الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١ – ١٤٣٦/٣٥هـ[1]	
الهدف الأول:	المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.
الهدف الثاني:	الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.
الهدف الثالث:	تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.
الهدف الرابع:	تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
الهدف الخامس:	تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.
الهدف السادس:	رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.
الهدف السابع:	تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.
الهدف الثامن:	التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.
الهدف التاسع:	تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
الهدف العاشر:	تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.
الهدف الحادي عشر:	مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.
الهدف الثاني عشر:	تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.
الهدف الثالث عشر:	تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

وتشمل الخطة ستة وثلاثون فصلاً تحدد هذه الفصول معالم وأبعاد بنية الاقتصاد الوطني في المملكة والتطور المؤسسي والإداري لمؤسسات القطاع العام، ودور ومكانة القطاع الخاص في التنمية الشاملة والمتوازنة، وواقع الاستثمار في المملكة ومستقبله، وقضايا القوى العاملة وسوق العمل، والسكان والمستوى المعيشي، وتنمية المناطق، ومختلف جوانب البنية الأساسية للمجتمع والاقتصاد من مؤشرات وتطورات قطاع البناء والتشييد إلى قضايا البيئة والسياحة والآثار والتجارة، والصناعة، والزراعة والخدمات المالية، وقضايا الشباب والتنمية، والمرأة والأسرة والإسكان، وتنمية الموارد البشرية، والعلوم والتقنية والابتكار والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، والكهرباء والاتصالات وتقنية المعلومات والنفط والغاز الطبيعي، والثروة المعدنية، والنقل والشؤون البلدية، والثقافة والإعلام، والخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة.

الأطر العامة لتوجهات خطة التنمية التاسعة
١٤٣٢/١٤٣١ – ١٤٣٦/١٤٣٥هـ

- تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.
- التنمية المتوازنة بين المناطق.
- تنويع القاعدة الاقتصادية.
- دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تعزيز القدرات التنافسية.
- تنمية الموارد البشرية.

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة، ١٤٣٢/١٤٣١هـ – ١٤٣٦/١٤٣٥هـ.